

اقتصاد

فوق الطاولة

المعبر المحرم

علي محمود هاشم

جسد الإعلان عن انسحاب القوات الأمريكية من سورية أحد أكثر القرارات إرباكاً للفهم خلال الأونة الأخيرة من الحرب.. اللافت، تضاده المنطق مع إستراتيجية عديمة انبثقت إبان فشل حرب «البحر الخسنة» و«طريق الحرير» التائقين لدفق التجارة بين شرق آسيا وغربها وبحارهما، بعدما فشل ذلك الغرب باقتطاع شرق سورية لتدشين طرق منافسة متقاطعة جنوباً وشمالاً.

تفكيك الإرباك، قد لا يستوي إلا بإعادة تصنيف القرار الأمريكي ضمن بيئة التجارة القارية، فمن حيث النتيجة، بدأ وكأنه رد على تبدلات تكتيكية في هندسة الهيمنة الملكية البريطانية المرتجاة على مقاطع طرق التجارة ضمن مناطق نفوذها شرق المتوسط، ما يظهر عبر تطورات دبلوماسية بدأت في معبر «نصيب» السوري مع الأردن، قبل الاندفاع الخليجي باتجاه الجغرافية السورية.

عودة «أبناء» بريطانيا إلى سورية، سبقه اكتشاف رهانات مريرة على طرفي البحر الأحمر شمالاً وجنوباً.

فبعد فشل الحرب على سورية، ذهبت بريطانيا إلى استعمال متجدد لإمارة «أبو ظبي» كراس حربية في عملية نموية هدفها الاستحواذ على الجمهورية اليمنية وبناء «جسر النور» فوق باب المندب.

لو جرى الأمر على هذا النحو، كان لدعائم ذلك الجسر الحالم أن تفتتح على طريق «الميل الأصفر» مخترباً وسط إفريقيا نحو إمارة «جبل طارق» البريطانية القابعة عند بوابة البحر المتوسط وشواطئ الأطلسي، ولكن لهذا المسعى أن يتجاوز بالفعل البر السوري الرابض بين آسيا وأوروبا وإفريقيا.

الهزيمة البريطانية التي سطرها الجيش اليمني ولجانة الشعبية من أحوال النجاح بعدما قام الروس والصينيون برسم خرائط جديدة من التحالفات مع دول منتقاة على الضفة الغربية للمضيق.

على التوازي مع «جسر النور»، نهبت الجذور البريطانية «السعودية / الإسرائيلية» المقاطعة في بعض واشنطن، لإطلاق مبادرة «جسر سلمان» عند العنق الشمالي للبحر الأحمر في سياق بروباغندا عظيمة دعيت «مشروع نيوم».

مصر، التي كان لها أن تعاقن ملاً مأساوياء لدربتها الأمنية في «قناة السويس»، انكشفت على مخاطر إستراتيجية جراء وهبها جزر «تيران وصنافير» للمملكة الهوابية السعودية، ولربما علم النظام المصري بعدها ما ينتظره على «جسر سلمان»، ما أفسح في المجال

أمام «عودة الوعي» هذه ومن ثم العودة إلى الحضان السوري. ليست مصر المنزهر الوحيد من «جسر سلمان»، فأبو ظبي، ومن ضمن الإمارات المتحدة، لم يكن لها أن تستسغف «نيوم» المتحفز للانقضاض على دربها التجارية والأمنية في «جبل علي»، وهي

لربما أيضاً أثرت الومة إلى الحضان السوري، كأقل الشارين. عند هذه النقطة، وبقليل من الشكوك الصحيحة، يمكن فهم السماح للأردن بإعادة افتتاح جانبه من معبر نصيب وما تلاله من تلميحاً لبئزاد طريق تجارة الترانزيت يربط «جبل علي» بالمتوسط.

كاستناداً بريطاني لاقتطاع حصص من الهيمنة المكتكة على طريق الحرير عبر تكريس ما يؤسس لأمر واقع يدفع مساراته المستقبلية نحو مناطق نفوذها التاريخية بعيداً عن الجغرافية السورية

العراقية. على هذه الخلفية، يفصح قرار الانسحاب الأمريكي عن نية الولايات المتحدة التلويح بتخليها عن دور حارس الأحلام البريطانية المتداخلة مع حلقات نافذة ضمن الدولة الأمريكية المعتمقة بمنع التواصل السوري العراقي المباشر، وتكثيف لتلك الأحلام باحتمال تجاوز «تابو» التواصل البري «المحرم» بين سورية والعراق، من خلال إسدال الستار على مسرحية «محاربة داعش» العالقة في فصلها الأخير..

فإسدال الستار لو حصل، وحتى لو أفضى إلى سيطرة الميليشيات الكردية على جيب التنظيم الذي اصطنع بشكل فاجر لتهديد الطريق السوري الوحيد المتاح إلى العراق، فهو سيعني تأميناً له بطريقة أو أخرى، وحينذاك، فقد ذهب الأحلام البريطانية

من وراء تشجيع تواجدها في المنطقة للانفتاح على سورية أدرج الرياح.

على المقلب الآخر، يعكس التمتع العراقي اليوم عن افتتاح المعابر المتاحة مع سورية، جانباً من التجاذب الداخلي الذي نجح مؤخراً بترحيل مسارات الطاقة نحو الأردن وتركيا تمثلاً للرغبات البريطانية في تكريس وقائع تحصر المسارات التجارية ضمن مناطق نفوذها التاريخية، وما الدفع غير التنافسي بأنابيب النفط

العراقي نحو ميناء العبة توازيه عن استئناف الضخ عبر أنابيب «كركوك جيهان» الذي يمرر النفط السوري المسروق أيضاً، سوى براهين أخرى على ذلك.

على هذا النوال، يبدو العراق كمن أجبر على اقتطاع فروة رأسه بسكينة، فالحلطة التبادلية الرابعة لطريق الحرير التاريخي لم تخلق عبثاً في تدمير السورية، وإذا ما قويض لعقده المرورية في وسط آسيا وأفغانستان أن تتحلل قريباً، فسويواجه العراق معركة خطيرة مع مصالحه التجارية التي لا يمر لها سوى الأراضي السورية.

إلى ذلك الحين، لربما يجدر بدول الخليج الكف عن ممارسة البلاءه للغة على دورها في تنفيذ الأجنحة البريطانية الجديدة، بما فيها فلسفة العودة إلى سورية «الانتزاعها من الحضان الإيراني»، فهذه المقلة المتبرعمة من الوضعة الملكية البريطانية: «الهلال الشيعي»، سبق وأن اصطلحت لنش الحرب الوهابية على سورية!، وعلى طريقة «قرقشة» الصحراء، ها هي اليوم الشعار الأبله لوقفها!.

خميس: سورية ستكون قبلة الاستثمار.. وإعادة الإعمار تحتاج إلى عمل وليس خطابات!



هناء خانم

للتخطيط الإقليمي حاجة حقيقية ودليل مهم يوجه الخطط التنموية مكانياً، ولاسيما في هذه المرحلة الهامة التي ستشهد إعادة إعمار وطني شامل، حيث يمكن تعريفها كأطار عمل تنموي مرتبط بالمكان، ومن شأنه وضع التوجهات الأساسية للعملية التنموية والاقتصادية مع محاولة الموافقة بين الديناميكية المكانية والمبادئ التوجيهية للمعطيات البيئية، لضمان تحقيق أهداف التعافي والتطوير استناداً إلى الرؤية الوطنية للتنمية المستدامة في سورية، وعلى أن تكون منصة تساعد أصحاب القرار في ضبط مسارات التنمية المكانية وانعكاساتها في ظل الموارد المتاحة، كما تشكل نقطة الانطلاق الأساسية لتطوير مشروع الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي القادم.

وبينت خلال العرض أن التوجهات الأساسية للوثيقة ترتبط زمنياً بمرحلة انتقالية حتمية تتجه فيها سورية نحو التعافي والانتعاش، حيث ترسي هذه المرحلة قواعد وركائز مكانية تنموية تنتقل من خلالها نحو مرحلة أكثر تطوراً واستدامة، وتعتبر المرحلة الأولى الانتقالية في التعافي والانتعاش، والمرحلة الثانية في الاستدامة، وهما متداخلتان ومتكاملتان زمنياً ومكانياً بما يعزز تلامس مسارات التنمية المحلية والإقليمية والوطنية، والعودة إلى محركات النمو المستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

وعن أهداف الوثيقة بينت أنها تتمثل بتحديد السياسات التنموية المكانية بالاعتماد على الأقاليم التخطيطية المعنية ووفق التوجهات الأساسية لعملية التنمية المكانية، إضافة إلى تفعيل مشاركة الجهات المعنية بالخطط المحلية والإقليمية والوطنية في التنسيق والترابط في تحديث برامجهم بالوثائق مع اعتبارات الوثيقة للتخطيط، ولاحقاً مع مخرجات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وبيان آليات المتابعة والتنفيذ، وتوجيه الأطر القانونية للاستخدام من مخرجات الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي وتفعيل الهيكلية التخطيطية بكافة مستوياتها من الإطار إلى المحلي والعكس مع تحديد مبادئ ومنهجية المشروع تحديث الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي في سورية.

بدورها أكدت مديرة المعهد العالي للتخطيط الإقليمي ناتاليا عطلة ضرورة الاستمرار بالعمل بالمشروع ضمن خطة الاستدامة، ولكن مع ضرورة التشبيك مع كل الجهات لاسيما الوحدات الإدارية.

توافق.. لا توافق

أشار رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني إلى أن الخطوات التي تم عملها منذ عام ٢٠١٠ فيها توافق بنسبة ٨٠ بالمئة، على حين أن ٢٠ بالمئة منها غير متفق عليه، موضحاً أن التخطيط الإقليمي هو عملية تفاعلية تنطلق من الحاجة، لافتاً إلى ضرورة ترجمة الرؤية للأهداف المكانية، وهو جزء من الرؤية وهذه الرؤية يجب ترجمتها ضمن منظومات متكاملة لكل القطاعات.

وفي سياق متصل أكد رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان أكرم القش أنه يجب ألا تكون التوجهات لإعادة الإعمار بالمستقبل ارتجالية أو عشوائية، وإنما وفق خطط تحقق التنمية والاستدامة، ولابد من الربط بين الرؤية التخطيطية القطاعية والمكانية، ويجب العمل اليوم ضمن توجهات سكانية محددة والاستفادة من طاقات الشباب.

بدوره، أشار الاقتصادي الدكتور زياد عريش إلى أن النقاشات كانت حامية وأن سورية تمر بمرحلة انتقالية وهذا يتطلب ضرورة التشبيك مع وزارة الإدارة المحلية وهيئة تخطيط الدولة ووضع الخريطة الاستثمارية وخريطة السكن العشوائي والخريطة الصناعية والبدء بالعمل.

عرض

أكدت مديرة هيئة التخطيط الإقليمي ماري التلي خلال استعراضها للوثيقة أن التوجهات الأساسية للإطار الوطني

الناظم لسورية، موضحاً أن التخطيط المحلي يشكل تغذية راجعة للتخطيط الإقليمي.

مرور الكرام

بين وزير السياحة رامي مارتيني وجود تركيز على السياحة في الساحل السوري، والسياسة الثقافية، وهو ما لم تنطبق عليه الوثيقة بشكل واضح، كما مرت

مرور الكرام على السياحة الدينية، لافتاً إلى أهمية استهداف كل مقومات السياحة المتنوعة في سورية والتركيز على السياحة كمنشآت أساسية مستقبلاً.

من جانبه، أشار وزير الصناعة من جذية إلى أهمية اعتماد نهج التنمية الاقتصادية وفق السياسات التنموية، وان تتضمن هذه الوثيقة مناطق النشاط في جميع المحافظات، ويجب أن تتراقف مع النشاط الصناعي والتجاري ووضع الأطر التي تساهم بتعافي الصناعة وتطويرها، مع

تأكيد ضرورة خلق الإمكانات والفرص ونقاط القوة في كل نقطة على حدة لتعافي الصناعة الوطنية.

بدوره، بين وزير الأشغال العامة والإسكان سويل عبد اللطيف أن الوزارة لن تضع إطاراً وطنياً للتخطيط الإقليمي وتقرضه على الوزارات، وأصفاً هذه الوثيقة بالتهديدية، أما إصدار الإطار،

فسيتم بالتنسيق والتعاون مع كل الجهات، موضحاً أنها وثيقة توجهات ولا يوجد فيها تفاصيل والزراعة والمياه أولوية بالتخطيط الإقليمي وسيكون هناك تمثيل لكل الوزارات المعنية أثناء إعداد الوثيقة الإقليمي.

أكد على ما جاء به رئيس الحكومة بأن يكون مصدر المعلومات هو هيئة تخطيط الدولة وبناء على ذلك يجب أن تكون مخرجات العمل متطابقة تماماً بين التخطيط الإقليمي وهيئة تخطيط الدولة، مطالباً باعتماد الوثيقة مع أي تصويب يتوافق مع هيئة تخطيط الدولة.

قصة زمن

أكد وزير الزراعة أحمد القادري أهمية التوافق بين برنامج سورية ما بعد الحرب ووثيقة الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، وأشار إلى أهمية المدى الزمني الذي لم يظهره الإطار الوطني، رغم أهميته للقطاعات المساهمة بالاقتصاد الوطني والناجح المحلي وتأمين فرص العمل.

ولفت إلى أن من المهم جداً المحافظة على الأراضي الزراعية عند أي دراسة، ويجب مراعاة الموارد المائية التي أيضاً لم يتم إظهارها خلال الوثيقة، والأهم هو التركيز على الزراعة، على حين اعترض على مصطلح استخدام التخطيط الإقليمي، موضحاً أن كلمة إقليم تعطي انطباعاً

سلبياً. وفي سياق متصل أشار وزير الإدارة المحلية حسين مخلوف إلى أن هذه الوثيقة اجتهاد جريء من الحكومة للتخطيط، لكن كان يفضل أن يكون لدينا هذه الخطة الواضحة المعالم وتصل من خلالها لنتائج

مرجوة. وزير النقل على حمود بين أن موضوع العمل بين التخطيط الإقليمي والوطني المحلي وهو تكاملي هدفه إعطاء الإطار

مدير الدواجن لـ«الوطن»: تحمي المربي والمستهلك

بتوصية حكومية.. «الزراعة» تسعّر الفروج والبيض في السوق

عبد الهادي شياط

كشف مصدر في اللجنة الاقتصادية لـ«الوطن» عن توصية خاصة بتسعير بعض المنتجات الزراعية أهمها الفروج والبيض، حيث باتت وزارة الزراعة بمقتضى التوصية هي من يسعر هذه المواد بناء على دراسة تكاليف الإنتاج وترسل بعدها لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لاعتمادها ومنح هذه التكاليف علاوة ١٠٪ هامش ربح سموح به.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر أن هذه التوصية مهمة ولأول مرة يسمح فيها لوزارة الزراعة بالتسعير وحساب التكاليف الحقيقية للإنتاج، في حين كان دور الوزارة في السابق غير فاعل وأقرب للاستئناس، في حين تنفرد التجارة الداخلية بالتسعير وفق مؤشرات وأسعار استرشادية خاصة بهم، في حين تستمع التوصية الجديدة للجنة الاقتصادية بمنح مربي الدواجن عدالة أكبر لجهة احتساب التكاليف الحقيقية التي يتحملها المنتج وبالتالي حمايته من الخسارة والحفاظ عليه وعدم خروجه عن العمل وما يدعم قطاع الدواجن في حمايته من الخسارات



ويحافظ عليه وبالتالي توفير منتجات الدواجن في السوق المحلية وتأمين احتياجات المواطن من هذه المواد. وأوضح المدير العام أن التوصية تحقق توازناً بين تكاليف المربي وطبيعة السوق وذلك يعطى حماية للمربي

حذر من خلق طبقة وهمية من العمال المسلمين في التأمينات الاجتماعية

البردان لـ«الوطن»: متوقع تأجيل انتخابات الغرف التجارية حتى نهاية العام

طابور كبير من التجار للتسجيل في التأمينات الاجتماعية

صالح حميدي

صرح نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان لـ«الوطن» بأن هناك توقعات يجري تداولها في أروقة اتحاد غرف التجارة عن إمكانية تأجيل انتخابات غرفة التجارة السورية حتى نهاية العام الجاري ما يعني تأجيل قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بهذا الخصوص الذي كان مدد عهد ولاية غفر الله عليه ٢٠١٩ الحالية إلى نهاية الشهر الرابع من العام ٢٠١٩

وذلك بهدف إصدار أو تعديل بعض القوانين الخاصة بالفرف.

وكشف نائب رئيس الغرفة عن عشرات الاتصالات التي تلقاها صباح أمس من عدد كبير من التجار الذين يقفون على طابور كبير جداً لتسجيل عمالهم في التأمينات الاجتماعية مع بداية حلول العام الجديد من أجل الحصول على سجل تجاري من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قبل الحصول على شهادة تسجيل في الغرف التجارية حيث وصف الحال التي وصل إليها هؤلاء بعد

قرار وزارة التجارة بالفوضى والضباب حيث تطلب دوائر التأمينات الاجتماعية إجراء كشوف حسية على المنشآت والمحال التجارية كشرط لتسجيل العمال في التأمينات. ولقد الكادر القادر على إجراء الكشوف بالطاقة المطلوبة حيث، قال: «إن التهاوت على التسجيل في التأمينات يجري بدافع الحصول على السجل التجاري لمتابعة ممارسة الأعمال التجارية وتخليص الضائع حيث ربطت وزارة التجارة

السجل التجاري بالتأمينات»، لافتاً إلى وجود حوالي عشرين ألف تاجر من القديمين والحديثين سوف يتوجهون دفعة واحدة وخلال وقت قصير لإجراء هذه المعاملة. وعن قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك الذي أزم التجار بتسجيل عاملين أو أكثر في التأمينات الاجتماعية قبل حوض عملين الانتخاب أو الترشح إليها قال البردان: «إن هذا القرار سوف يخلق طبقة وهمية من العاملين المسلمين في التأمينات الاجتماعية حيث يمكن أن

يلجأ التاجر إلى تسجيل أخيه أو ابنه أو ناطور العمارة لديه في التأمينات فقط كي يسهل تسير أعماله التجارية». وأضاف: «إن مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غير موافق على هذا الشرط ويرى أنه غير مقبول وغير منطقي تبعاً للعرف التجاري على اعتبار أن أي عمل ربحي هو تجارة ما يعنى إمكانية فتح مشروع تجاري في منزل ممارسة العمل التجاري وذلك وفقاً للأظمة والقوانين وليس خلافاً لها ومن خلال كمبيوتر خاص والاتصالات والمراسلات

فقط وممارسة عمليات البيع والشراء وتخليص الضائع دون الحاجة إلى تسجيل عمالهم في التأمينات». وختم البردان: «إن صاحب البقالية في العرف التجاري هو تاجر وهناك آلاف منهم على كامل مساحة البلاد يمارسون العمل مع الابن أو الأخ وفي أسواق دمشق في الحريقة والحميدية وغيرها تمارس التجارة بهذه الطريق وهم تاجر، وما هي الأسواق التي حشيت حالة ركود وضعف في السيولة منذ حوالي أكثر من شهر».